



تصريح المملكة المغربية  
الشق الرفيع المستوى  
للدورة 23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة  
الإطار بشأن تغير المناخ

بون، 15 نونبر 2017

السيد الرئيس،  
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،  
السيدات والسادة المندوبون المحترمون،  
حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية، أن أعبر لكم عن خالص سعادتي بإلقاء هذه الكلمة باسم المملكة المغربية، وأن أهني جمهورية الفيدجي على رئاستها للدورة 23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وأتمنى لها، باسم المملكة المغربية، النجاح والتوفيق في مهمتها.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من جمهورية الفيدجي والجمهورية الفيدرالية الألمانية على حسن التنظيم وعلى حفاوة استقبال الوفود المشاركة في هذا المؤتمر.

وأود كذلك أن أعتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن امتناننا وتقديرنا للجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ طوال الفترة التحضيرية لهذا المؤتمر وللسهر على توفير الأجواء الملائمة لنجاحه.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

لقد عرف العالم خلال هذه السنة ظواهر مناخية قصوى لحقت مجموعة من المناطق والدول، مثل الأعاصير الأخيرة التي دمرت منطقة البحر الكاريبي وجنوب الولايات المتحدة والإعصار الأخير الذي ضرب إيرلندا واسكتلندا، إضافة إلى الحرائق في كاليفورنيا والبرتغال وإسبانيا؛ والفيضانات في نيجيريا والهند والبنغلاديش.

وإن الآثار المدمرة لهاته الظواهر المناخية تدعونا جميعا، أكثر من أي وقت مضى، إلى اتخاذ إجراءات وتدابير جريئة، كل من خلال موقعه من المسؤولية، لبناء القدرة على المقاومة والصمود أمام تداعيات هذه الظاهرة وانعكاساتها على اقتصاديات بلداننا.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

انخرطت المملكة المغربية في دعم جهود المنتظم الدولي الرامية إلى إقرار إطار عالمي لإرساء أسس التنمية المستدامة ومواجهة آثار التغير المناخي بشكل إرادي من أجل تعزيز مسار مكافحة تغير المناخ لما لهذه الظاهرة من تأثيرات سلبية في الحاضر والمستقبل.

وفي هذا الإطار، يعمل المغرب جاهدا على تفعيل نداء مراكش للعمل المناخي والتنمية المستدامة الذي حث على المضي قدما نحو خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتعزيز جهود التكيف، والتعاون والتضامن من أجل تقليص الهوة بين مسارات الانبعاثات الحالية والطريق الضروري لتحقيق الأهداف المناخية الطويلة الأمد لاتفاق باريس.

ولقد عرفت مراكش أيضا، على هامش المؤتمر 22 للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، انعقاد قمة إفريقية لرؤساء الدول، بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تمخض عنها إنشاء ثلاثة لجان تهم الدول الجزرية، وحوض الكونغو، ومنطقة الساحل.

وإيماننا منها بأن تعزيز التعاون جنوب-جنوب يعد التزاما راسخا وخيارا استراتيجيا للمملكة المغربية، وتماشيا مع رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بشأن قضايا البيئة والمناخ، فقد واكبت بلادنا مسلسل تفعيل اللجان الثلاثة، المنبثقة عن القمة الإفريقية السالفة الذكر، ولا سيما دعم تسريع تفعيل لجنة حوض الكونغو والصندوق الأزرق لهذا الحوض، عبر مركز الكفاءات في مجال التغير المناخي بالمغرب.

ومن جهة أخرى، واقتناعا منا بالدور الذي سيلعبه الفاعلون غير الحكوميين في بلوغ أهداف اتفاق باريس، فإن المملكة المغربية قامت بتبني ودعم مجموعة من المبادرات تهم أساسا:

- **تكييف الفلاحة بإفريقيا،** بهدف جعل القارة الإفريقية أقل عرضة للتغير المناخي، وذلك عبر إيجاد حلول ملموسة لتدبير مستدام للتربة وتدبير المياه والمخاطر المناخية فضلا على تقوية القدرات في مجال التمويل المناخي.

- **إحداث جائزة محمد السادس للمناخ والتنمية المستدامة،** بمبلغ مليون دولار أمريكي، والتي من شأنها أن تشجع المبادرات التي تقوم بتطوير حلول مبتكرة لمكافحة تغير المناخ.

وفي هذا الصدد، فقد شرعت المملكة المغربية، وبتنسيق مع الأمانة التنفيذية للاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، في إطلاق مسلسل وضع الإطار المؤسسي لتفعيل هذه الجائزة.

**أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،**

إن المملكة المغربية ملتزمة طواعية ولكن بقوة في مكافحة تغير المناخ، في إطار منهجية متكاملة وتشاركية ومسؤولة. وتتجسد هذه الإرادة السياسية في رفع مستوى الطموح

من 32% إلى 42% في إطار المساهمة المحددة وطنيا وفي وضع إطار للحكامة من أجل تفعيل هذه المساهمة.

كما تجد هذه الإرادة السياسية مكانتها أيضا في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تم اعتمادها في يونيو 2017 والتي تهدف إلى إرساء نموذج إنمائي جديد يشكل تغير المناخ إحدى محاوره الأساسية.

وقناعتنا الراسخة في مواجهة آفة التغير المناخي، تتجلى أيضا في الاستثمار في التكيف والحد من منحنى الانبعاث العالمي للغازات الدفيئة بحلول عام 2020. والكل يعلم بأن الأمم لا يمكن أن تحمي نفسها بشكل فردي دون أن تفي الأطراف في اتفاق باريس بالتزاماتها.

وبهذا الخصوص، تلتزم المملكة المغربية بدعم جهود جميع الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

لقد توافقنا جميعا في إطار اتفاق باريس على رفع مستوى الطموح لبلوغ هدف الحد من الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية في أقل من درجتين مئويتين مع مواصلة الجهود لاحتواء هذه الزيادة في 1.5 درجة مئوية فقط. ويجب على هذا التوافق أن يقوم على التنفيذ الفعال للمساهمات المحددة وطنيا.

وفي هذا الصدد، يجب مراعاة مبادئ الإنصاف، والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات لكل طرف، وربطها بوسائل التنفيذ مثل تقوية القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل، مع وضع إطار للشفافية، موضوع تفاوض في هذا المؤتمر، يبرز مدى وفاء

الدول المتقدمة في تقديم الدعم الكافي لفائدة البلدان النامية والأقل نمواً في مساهمتها في الجهود الدولية للحد من آثار التغير المناخي.

ولقد تبين باللموس الدور الفعال الذي يلعبه الفاعلون الغير حكوميين في المساهمة ضمن الجهود الدولية لرفع تحديات ظاهرة التغير المناخي من خلال مبادرات ملموسة وائتلافات لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ولا بأس أن أشير هنا إلى الدور الفعال الذي ستلعبه العديد من المبادرات التي رأت النور خلال مؤتمر مراكش، في إطار أجندة العمل من أجل المناخ، لتسهيل تنفيذ التزامات الدول الأطراف في اتفاق باريس وخاصة ذات الصلة بالمساهمات المحددة وطنياً.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختتم كلمتي هاته، لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول النامية والأقل نمواً، في مجال مكافحة ظاهرة تغير المناخ، فإنها لازالت تعرف عدة تحديات نتيجة تفاقم الظواهر الطبيعية القسوى من جفاف وفيضانات وأعاصير وكوارث طبيعية متعددة، وكذا محدودية الموارد المالية المعبئة لرفع التحديات المطروحة.

لذا تعتبر القضايا المرتبطة بالتمويل وتقوية القدرات ونقل التكنولوجيا من أهم انشغالات بلداننا. وفي هذا الإطار، إن الدول المتقدمة مطالبة بالوفاء بالتزاماتها في هذا المجال من خلال وضع برنامج عمل واضح حول توفير التمويل الطويل الأمد مع

تحديد مصادره وضمان توزيعه بشكل عادل وشفاف بين الدول النامية والدول الأقل نمواً.

وما نتوخاه من هذا المؤتمر هو أن يقر على ضرورة زيادة الموارد المتاحة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية للتكيف مع ضمان العدالة والتوازن بين الدول أخذاً بعين الاعتبار مستويات الهشاشة تجاه ظاهرة التغير المناخي.

وشكراً على حسن إصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته